تفخيمها. أما اللام فمن اسم الله بعد فتحة أو ضمة إجماعا أو حرف مطبق في رواية وأما الراء المضمومة
أو المفتوحة مطلقا والساكنة في بعض الأحوال والحروف المستعلية كلها فمفخمة لا يستثنى منها شيء في
حال من الأحوال. وأما مخارج الحروف فالصحيح عند القراء ومتقدمي النحاة كالخليل أنها سبعة عشر وقال كثير
من الناس ستة عشر فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية وهي حروف المد واللين وجعلوا مخرج الألف من أقصى
الحلق والواو من مخرج المتحركة وكذا الياء وقال قوم أربعة عشر فأسقطوا مخرج النون واللام والراء وجعلوها
من مخرج واحد. قال ابن الحاجب وكل ذلك تقريب وإلا فلكل حرف مخرج على حدة. قال القراء واختيار مخرج الحرف محققا
أن يلفظ بهمزة الوصل ويأتي بالحرف بعدها ساكنا أو مشددا وهو أبين ملاحظا فيه صفات ذلك الحرف. المخرج الأول الجوف
للألف والواو والياء الساكنين بعد حركة تجانسهما. الثاني أقصى الحلق للهمزة والهاء. الثالث وسطه للعين والحاء
المهملتين. الرابع أدناه للفم للغين والخاء. الخامس أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك للقاف.
السادس أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلا وما يليه من الحنك للكاف. السابع وسطه بينه وبين وسط
الحنك للجيم والشين والياء. الثامن للضاد المعجمة من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب
الأيسر وقيل الأيمن. التاسع اللام من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها
من الحنك الأعلى. العاشر للنون من طرفه أسفل اللام قليلا. الحادي عشر للراء من مخرج النون لكنها
أدخل في ظهر اللسان. الثاني عشر للطاء والدال والتاء من طرفه وأصول الثنايا العليا مصعدا إلى جهة
الحنك. الثالث عشر لحروف الصفير الصاد والسين والزاي من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى. الرابع عشر
للظاء والثاء والذال من بين طرفه وأطراف الثنايا العليا. الخامس عشر للفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف
الثنايا العليا. السادس عشر للباء والميم والواو غير المدية بين الشفتين. السابع عشر الخيشوم للغنة
في الإدغام والنون أو الميم الساكنة. قال في النشر فالهمزة والهاء اشتركا مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت
الهمزة بالجهر والشدة. والعين والحاء اشتركا كذلك وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة. والغين
والخاء اشتركا مخرجا ورخاوة واستعلاء وانفتاحا وانفردت الغين بالجهر. والجيم والشين والياء اشتركت
مخرجا وانفتاحا واستفالا وانفردت الجيم بالشدة واشتركت مع الياء في الجهر وانفردت الشين بالهمس
والتفشي واشتركت مع الياء في الرخاوة. والضاد والظاء اشتركا صفة جهرا ورخاوة واستعلاء وإطباقا وافترقا مخرجا
وانفردت الضاد بالاستطالة. والطاء والدال والتاء اشتركت مخرجا وشدة وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء
واشتركت مع الدال في الجهر وانفردت التاء بالهمس واشتركت مع الدال في الانفتاح والاستفال. والظاء والذال
والثاء اشتركت مخرجا ورخاوة وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر وانفردت
الثاء بالهمس واشتركت مع الذال انفتاحا واستفالا. والصاد والزاي والسين اشتركت مخرجا ورخاوة وصفيرا
وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء واشتركت مع السين في الهمس وانفردت الزاي بالجهر واشتركت
مع السين في الانفتاح والاستفال. فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موفيا حقه فليعمل نفسه
بإحكامه حالة التركيب لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد بحسب ما يجاورها من مجانس
ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق فيجذب القوي الضعيف ويغلب المفخم المرقق ويصعب على اللسان
النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة. فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب حصل حقيقة

وكذا لو كان الشيخ مشتغلا بشغل آخر كنسخ ومطالعة. وأما القراءة من الحفظ فالظاهر أنه لا يشترط
بل يكفي ولو من المصحف. فصل كيفيات القراءة ثلاث أحدها التحقيق وهو إعطاء كل حرف حقه
من إشباع المد وتحقيق الهمز وإتمام الحركات واعتماد الإظهار والتشديدات وبيان الحروف وتفكيكها
وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسيل والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف بلا قصر ولا اختلاس
ولا إسكان محرك ولا إدغامه. وهو يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ ويستحب الأخذ به على المتعلمين
من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط بتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتحريك السواكن وتطنين النونات
بالمبالغة في الغنات كما قال حمزة لبعض من سمعه يبالغ في ذلك أما علمت أن ما فوق البياض برص وما
فوق الجعودة قطط وما فوق القراءة ليس بقراءة. وكذا يحترز من الفصل بين حروف الكلمة كمن يقف على التاء
من نستعين وقفة لطيفة مدعيا أنه يرتل. وهذا النوع من القراءة مذهب حمزة وورش وقد أخرج فيه الداني
حديثا في كتاب التجويد مسلسلا إلى أبي بن كعب أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم التحقيق
وقال إنه غريب مستقيم الإسناد. الثاني الحدر بفتح الحاء وسكون الدال المهملتين وهو إدراج القراءة
وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك
مما صحت به الرواية مع مراعاة إقامة الإعراب وتقويم اللفظ وتمكين الحروف بدون بتر حروف المد
واختلاس أكثر الحركات وذهاب صوت الغنة والتفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ولا توصف بها
التلاوة. وهذا النوع مذهب ابن كثير وأبي جعفر ومن قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب. الثالث التدوير
وهو التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن مد المنفصل ولم يبلغ
فيه الإشباع وهو مذهب سائر القراء وهو المختار عند أكثر أهل الأداء. تنبيه سيأتي في النوع الذي
يلي هذا استحباب الترتيل في القراءة والفرق بينه وبين التحقيق فيما ذكره بعضهم أن التحقيق يكون للرياضة
والتعليم والتمرين والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط فكل تحقيق ترتيل وليس كل ترتيل تحقيقا.
فصل من المهمات تجويد القرآن وقد أفرده جماعة كثيرون بالتصنيف منهم الداني وغيره. أخرج عن ابن
مسعود أنه قال جودوا القرآن. قال القراء التجويد حلية القراءة وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها ورد الحرف
إلى مخرجه وأصله وتلطيف النطق به على كمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف وإلى
ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد يعني
ابن مسعود وكان رضي الله عنه قد أعطي حظا عظيما في تجويد القرآن. ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون
بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة
القراءة المتصلة بالحضرة النبوية. وقد عد العلماء القراءة بغير تجويد لحنا فقسموا اللحن إلى جلي وخفي فاللحن
خلل يطرأ على الألفاظ فيخل إلا أن الجلي يخل إخلالا ظاهرا يشترك في معرفته علماء القراءة وغيرهم وهو الخطأ
في الإعراب والخفي يخل إخلالا يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوه من أفواه العلماء وضبطوه
من ألفاظ أهل الأداء. قال ابن الجزري ولا أعلم لبلوغ النهاية في التجويد مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ
المتلقى من فم المحسن. وقاعدته ترجع إلى معرفة كيفية الوقف والإمالة والإدغام وأحكام الهمز والترقيق
والتفخيم ومخارج الحروف وقد تقدمت الأنواع الأول. وأما الترقيق فالحروف المستفلة كلها مرققة لا يجوز

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)